

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات

أ. بودرامة مصطفى
□ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
□ جامعة فرحات عباس - سطيف

Résumé:

La mondialisation exige des changements radicaux dans les structures économiques aux différents pays citant à titre d'exemple les droits d'encouragements des investissements directs étrangers et les exonérations douaniers, l'Algérie est un pays comme les autres pays, la question qui se pose : est ce que l'économie algérienne est capable d'adapter aux exigences de cette mondialisation industrielle? En maximisant leur attractivité des IDE. L'objectif de cet article est d'étudier l'évolution des IDE en Algérie et de déterminer les obstacles qui l'envisagent.

الملخص:

إن العولمة ستفرض على مختلف الدول تغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادية مثل قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي، والإعفاءات الجمركية وما إلى ذلك، والجزائر - بطبيعة الحال - هي إحدى هذه الدول فهل سيكون الاقتصاد الجزائري قادرا على مواكبة متطلبات العولمة الصناعية؟ من خلال تعظيم استفادته من الاستثمار الأجنبي المباشر .
وعليه فإن هذا المقال يهدف إلى دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة تحديد بعض المشاكل التي تعيقه، وعلى ضوء ذلك يمكن الخروج ببعض المقترحات.

المقدمة

إن تقليص الموارد البترولية في أواخر الثمانينيات جعل من الدولة الجزائرية تستقرى الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد التي عرفتها في ظل الاقتصاد الريعي، ومن ثمة عجز الاقتصاد الوطني من خلال عجز المؤسسات الاقتصادية من ناحية الهياكل والأجهزة المسيرة، وهذا ما أدى إلى عدم قدرتها على الاستمرار، والتأقلم مع مقتضيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس استدعى الأمر في السنوات الأخيرة إعادة صياغة للسياسة التنموية من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وتبعاً لذلك تم فتح المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر بأن يدخل إلى الجزائر في شكل مشاريع مشتركة، وفي شكل مشاريع جديدة أحادية، وتعد الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي له.
إلى جانب هذا فإن الجزائر مازالت تواصل جهودها من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتكثيف الندوات، والزيارات إلى البلدان العربية، والأجنبية، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي.

مشكلة البحث

بسبب انخفاض أسعار البترول في أواخر الثمانينات، وتقادم أزمة المديونية الأمر الذي نتج عنه عجز في الاقتصاد الوطني وعجز في المؤسسات الاقتصادية، وهذا أفرز تدهورا كبيرا في الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي تطلب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، وهيكلية من ضمنها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخول، وذلك بإصدار العديد من القوانين وتوفير مجموعة من الحوافز والضمانات.

وان الدراسة التحليلية للملامح الأساسية لواقع هذا الاستثمار في الجزائر تفصح لنا بجلاء عن تدن واضح لدوره في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد أن ثمة مشاكل تقف وراء ذلك .

كل ذلك يستدعي تناول هذا الموضوع بمزيد من الدراسة، والبحث لمتابعة تطوره، ولمعرفة إمكانيات تطوير تدفقه، وذلك من أجل القضاء على العوائق التي تقف حائلا أمامه.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في تطوير الجهاز الصناعي الجزائري، فهل استطاعت الجزائر أن تعظم استفادتها منه مثل بعض الدول النامية؟ وماهي الصناعات التي ولج فيها؟ وماهي المشكلات التي تقف حائلا أمام تدفقه؟

أهمية البحث

تبدو أهمية تناول هذا الموضوع في الجزائر في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري محليا من ناحية تطوير قانون الاستثمار، وإقليميا خاصة بعد الإمضاء على اتفاق الشراكة المتوسطية ودوليا والجزائر قيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ويحاول البحث فتح آفاق جديدة للمهتمين بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مدارسته و إبراز العوائق التي تحجم تطوره. ويسعى البحث إلى توفير بعض المعطيات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا لنقص البيانات المتاحة.

أهداف البحث

من خلال هذه الورقة يمكن حصر بعض الأهداف على النحو الآتي:

- 1) متابعة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 2) حصر أهم المشاكل التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.
- 3) محاولة إبراز الحوافز التي تقدمها الجزائر للمستثمر الأجنبي المباشر، وخاصة الجبائية منها.

4) معرفة أهم المجالات التي ولج وفيها، وأهم البلدان التي تستحوذ عليه في الجزائر.

5) المساهمة في توفير الأرضية للدراسات أكثر عمقا وتحليلا للباحثين.

وتهدف الدراسة إلى تتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واستعراض المشكلات التي تواجهه، ويسعى البحث لتدعيم وتنشيط دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري، بما يمكن من تعظيم إيجابياته وتقليل سلبياته.

فرضية البحث

نظرا لتمييز الاقتصاد الجزائري بعدة مميزات تختلف عن كثير من اقتصاد باقي الدول النامية، لكونه اقتصاد ريعي يعتمد كثيرا على المنتج الوحيد المتمثل في المحروقات التي

تشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، ضف إلى ذلك أن هذا القطاع يستحوذ على أغلبية الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم توفر المادة الأولية (البترول).
-إن الامتيازات الجبائية المعتبرة التي منحها الجزائر للمستثمر الأجنبي مع أهميتها إلا أنها ليست العنصر الفعال، لأن مبلغ الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر خارج المحروقات يعتبر ضعيفا جدا.
- المناخ الاستثماري في تحسن مستمر، وهو يعد بجلب المزيد من الاستثمارات في المستقبل القريب.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

(IDE) L'investissement direct étranger يعرف بأنه عملية المشاركة الموجهة في رأس مال مؤسسة أجنبية والذي يعطي المشاركين بعض الرقابة في قرارات المؤسسة، وهذا يوجب أن تكون قيمة الاشتراك في رأس المال 10% في فرنسا، و25% في دول أخرى (1)، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث إنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهي في العادة تنشئ فروعها في العديد من الدول النامية والمتقدمة، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ أغلبه عن طريق تعدي الجنسيات والمعلوم أن تعدي الجنسيات فيه نوعان؛ أو لاهما تعدي الجنسيات الأفقي multinationales horizontales الذي يتم فيه إنتاج نفس السلعة في العديد من الدول، أما تعدي الجنسيات العمودي multinationales verticale فيتم فيه إنتاج سلع وسيطة و سلع نهائية في دول مختلفة.

وإن تفضيل البلدان النامية، ومنها الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة راجع إلى العديد من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات يمكن إجمالها في الآتي (2):

* لأنه يجلب للدول النامية ومنها الجزائر التكنولوجيات الجديدة، وأساليب الإدارة.
* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة، وكذلك مهارات إدارية، وتنظيمية، وخبرات فنية تفقر لها الدول النامية.
* تفتح هذه الاستثمارات المجال أمام رأس المال الوطني، وتشجعه على المشاركة في الإنتاج.

* قد تكون هذه الاستثمارات مصدرا للحصول على النقد الأجنبي، وخاصة عندما يتركز نشاط المؤسسة في الإنتاج للتصدير؛ حيث تتوفر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لمعرفته بهذه الأسواق.
وهناك عدة عوامل تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمقابل هناك عوامل أخرى تؤدي إلى إجمام المستثمر الأجنبي عن الدخول لبلد معين، ويمكن إيجاز بعض منها في الجدول الآتي:

جدول رقم1: عوامل جذب، وعوامل طرد الاستثمار الأجنبي المباشر

عوامل الجذب	عوامل الطرد
-------------	-------------

<p>*عدم الاستقرار السياسي *ارتفاع معدل التضخم *عدم توفر البنية التحتية اللازمة *انتشار الرشوة، والبيروقراطية *عدم الاستقرار القانوني *عدم معرفة اللغات الأجنبية خاصة الانجليزية *عوائق الدخول، والخروج *غياب التنظيمات المساعدة على الاستثمار *ضيق السوق</p>	<p>*الاستقرار السياسي، والاجتماعي *الاستقرار المالي *انخفاض تكلفة اليد العاملة المؤهلة *ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي، والقدرة الشرائية *تطور وسائل الاتصالات *تطور وسائل المواصلات من نقل بري، وبحري، وجوي *إمكانية الحصول على ملكية العقارات *إمكانية تحويل الأرباح والأجور *وجود المناطق الحرة والمناطق الصناعية</p>
--	--

Source :Abdallah Akari , IDE et développement :l'expérience tunisienne, on Driss Guerraoui et Xavier Richet, les investissements directs étrangers :facteur d'attractivité et de localisation ,édition toubkal,T1,Maroc,1997,p267.

ثانيا: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ-تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اتبعت الجزائر نهجا تصحيحيا شاملا، وهي تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة، محاولة بهذا استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن متابعة تطوره خلال الفترات الزمنية على النحو الآتي:

1-خلال فترة الثمانينات

ابتداء من قانون 86-13 لـ19/3/86 الذي يعتبر أن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط، والقانون 86-14 لـ19/8/1986 الخاص بالبحث والتنقيب عن البترول؛ حيث حدد إطار تدخل رأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها (3)، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط، وقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة، ويمكن متابعة بعض منها كما يوضحه الجدول الموالي.

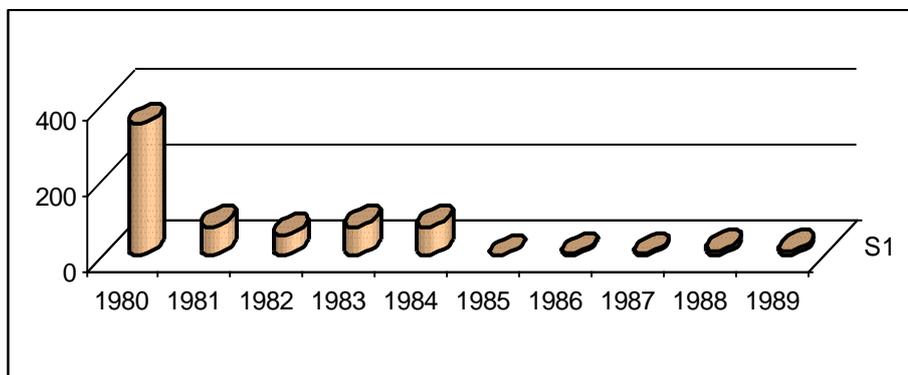
جدول رقم2: كيفية توزيع العقود الخاصة بعملية التنقيب عن البترول

الدولة	عدد العقود الممنوحة	الدولة	عدد العقود الممنوحة
الشركة الأمريكية	14	الشركة الاسبانية	03
الشركة الكندية	07	الشركة الايطالية	03
الشركة الألمانية	05	الشركة البريطانية	03

03	الدول العربية كويتية وليبية	05	الشركة الكورية الجنوبية
		04	الشركة الفرنسية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار العدد 104 سبتمبر 1996، ص4-5. ولقد بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حوالي 97 مليون دولار في قطاع المحروقات خلال فترة 1980-1985 وهذا يمثل نحو 7% من التدفق لدول شمال إفريقيا. ونلاحظ انه قد ارتفعت حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1980، ثم سلكت اتجاهها متناقصا من سنة لأخرى كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الثمانينيات



من خلال الشكل يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر ينخفض من سنة إلى أخرى وبالتالي تميزت عشرية الثمانينيات بشبه غياب للاستثمار الأجنبي المباشر خارج مجال المحروقات وترجع جاذبية هذا القطاع بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة بعد الصدمة النفطية لسنتي 1970 و1980 بسبب الارتفاع في أسعار النفط.

2- خلال فترة التسعينيات

خلال هذه الفترة حرصت الجزائر على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الصادر في سنة 1990 والذي كان من بين مبادئه إلغاء التفرقة بين القطاعين العام والخاص، ومن أحكامه العامة مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، ومع صدور قانون 1991 فتح قطاع المحروقات للاستثمارات الأجنبية في ميدان الإنتاج سواء من ناحية التنقيب، أو البتر وكيمياء، حيث سمح هذا القانون بتكوين شراكة مالية، أو صناعية، أو تجارية مع الشركاء الأوروبيين، والآسيويين، والأمريكيين (4)، واعتماد عليه، بدأت بسرعة الشركات البترولية الأجنبية في الاستثمار في الجزائر؛ حيث تم في سنة 1992 إمضاء 12 عقد استغلال مع الشركات الأجنبية، ودعت علاقة الشراكة أكثر من خلال صدور قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع، وترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق

التوجه نحو اقتصاد السوق، والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد تضمن مجموعة من الإجراءات التحفيزية يذكر منها(5):

- * إعفاء لمدة 3 سنوات من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية اللازمة للاستثمار.
 - * الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة، أو من السوق المحلية.
 - * تطبيق نسبة منخفضة قدرها 3% كرسوم جمركية على السلع المستوردة للمشروع.
 - * الإعفاء لمدة 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم المهني وذلك ابتداء من دخول المشروع مرحلة النشاط.
 - * الإعفاء من ضريبة الأرباح، وضريبة النشاط المهني في حالة تصدير منتج المشروع.
 - * التخفيض بنسبة 7% من مساهمة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي.
- فخلال الفترة 90-93 لم يتجاوز مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط حوالي مبلغ 12 مليون دولار، وإن المستثمر الأجنبي يفضل الشراكة مع القطاع الخاص كما يوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم 3: طبيعة المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 1990-1993

أنواع المشروعات	العدد	%
مؤسسات أجنبية لوحدها	25	14
الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص	106	58
الشراكة مع مؤسسات القطاع العام	53	28
مجموع المشاريع	184	100

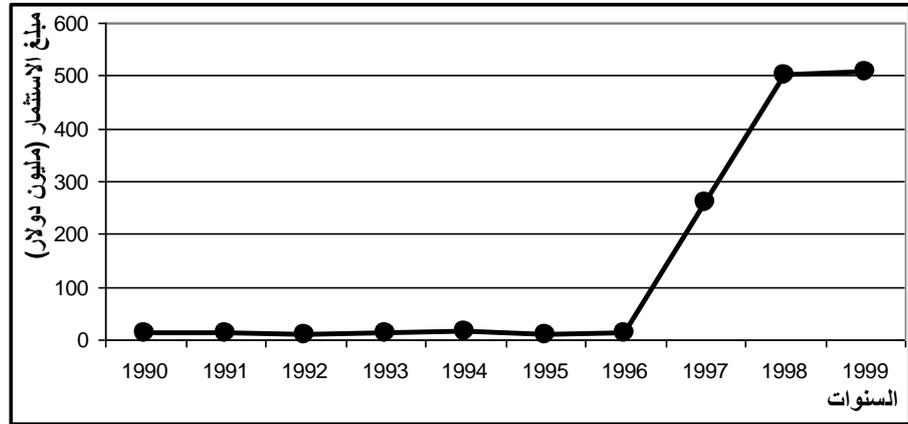
Source : Revue algérienne d'économie et de gestion, n°2, mai 1998, p47.

من خلال الجدول السابق يتضح جليا أن المستثمر الأجنبي يفضل الشراكة مع القطاع الخاص بنسبة 58% من إجمالي المشاريع الاستثمارية، وهذا يدل على قدرة القطاع الخاص على القيام بالاستثمار، إضافة إلى قلة المشاريع الأجنبية المنفردة نظرا لبعض التخوفات الأمنية التي سادت الجزائر في تلك الفترة.

وكان أكبر شريك أجنبي هي المؤسسة الأمريكية ANADARKO في سنة 1994، وخلال سنة 1995 أبرمت عقود شراكة مع الشركة الإيطالية AGIP، والشركة الإسبانية CEPSA (6). وحسب وكالة ترقية الاستثمار، ودعمها، ومتابعتها APSI: بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المحروقات خلال الفترة 1993-11-13 إلى 1993-12-31 في قطاع المحروقات 78 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 28905.9 مليون دج ويوفر 11197 منصب عمل.

ويمكن متابعة تطور مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة على النحو الآتي:

الشكل رقم 2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات



Source : world investment report 1996 : investment Trade and international Policy arrangement, p227: available in the site : www.unctad.org.

يتضح من خلال الشكل البياني أن التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الجزائر اتسم بالتقلب الواضح خلال فترة التسعينات من حيث قيمته المطلقة، ويبقى ضعيفا رغم المجهودات المبذولة في تلك الفترة، وتم اعتبار الجزائر سوقا للتصدير السلعي، ولقد بدأ يسلك اتجاهها متزايدا في سنة 1997 حيث بلغ 260 مليون دولار، وارتفع بنسبة 95% مقارنة بسنة 1996 (الجدول رقم 2 بالملحق الإحصائي) وهذا بسبب عودة الأمن والاستقرار.

3- خلال فترة ما بعد التسعينيات

لقد أجرت الجزائر عدة تعديلات لتشجيع الاستثمار، وكان ابرز التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار هو صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 (7) المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار؛ حيث قدمت العديد من الحوافز، والتسهيلات سواء أثناء الانجاز، أو الاستغلال التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتم بواسطته إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات Andi، والمجلس الوطني للاستثمار (Conseil national de l'investissement) الذي يقترح الإستراتيجية، والأولوية للاستثمارات المقبولة، وإنشاء الشباك الموحد على مستوى الوكالة الذي يضم جميع الإدارات، والهيئات التي لها علاقة بالاستثمار من أجل تقديم المساعدة للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات الإدارية أمامهم (والتي لا تتعدى مدتها 30 يوما من تاريخ إيداع طلبات الاستثمار) نذكر منها ما يلي:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الربح الإجمالي IBS، والضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والرسم على النشاط المهني TAP، ومن رسم التطهير tax foncière ؛
- المساواة بين المستثمرين المحليين، والأجانب؛
- إلغاء التمييز ما بين القطاع العام، والخاص؛
- فتح جميع القطاعات أمام المستثمرين الأجانب مع عدم وجود سقف معين للمساهمة الأجنبية ما عدا قطاع المحروقات؛

- إخضاع المنازعات بين المستثمرين الأجانب، والدولة الجزائرية إلى التحكيم الدولي؛ حيث أن الجزائر عضو في معاهدة واشنطن وكذلك سيول، ونيويورك لتطبيق معاهدة التحكيم الدولي إضافة الى العديد من الاتفاقيات الثنائية *bélatérales* مع العديد من الدول لحماية الاستثمار؛
- مبدأ المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية، والتمتع بحق التملك الكامل للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في الجزائر، وحق تملك العقارات، وحق تحويل الأرباح.

ولقد تم إلغاء تشريع 1986 الذي كان ينص على ضرورة أن تمضي العقود المبرمة من طرف الدولة، حيث أصبح يتم إمضاءها من طرف سوناطراك، كما منحها إمكانية التنافس مباشرة مع الشركات الأجنبية فيما يخص الحقوق النفطية لكن القرارات المصيرية تبقى بيد الدولة، وخاصة سياسات التصدير (8). وبناء على هذه الحوافز، فلقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 1 مليار دولار سنة 2001 وبالتالي احتلت الجزائر المرتبة الأولى من ناحية الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، والمرتبة الثالثة في إفريقيا، ولم تعد الاستثمارات حكرًا على قطاع المحروقات، فقد توسعت إلى قطاعات أخرى كالاتصالات، والحديد والصلب والكيمياء... الخ. وبخصوص تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر في عقد ما بعد التسعينات، يمكننا تقديم مجموعة من الملاحظات مستعنيين في ذلك بالبيانات الواردة في الجدول رقم (2) بالملحق الإحصائي:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يتميز بالتطور التدريجي عبر السنوات، وقد بلغ ذروته في سنة 2001 بمبلغ 1196 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 360% مقارنة بسنة 1997، وهذا يرجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين، والضمانات المقدمة بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الاقتصادي يضاف إلى ذلك جاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خاصة قطاع المحروقات، والاتصالات، والتعدين، بالإضافة إلى بعض الأنشطة في قطاع الخدمات .

- وقد انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضًا كبيرًا في سنة 2003 بنسبة 68% مقارنة بسنة 2002 وهذا بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم في تلك الفترة، ففي تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة، والتنمية بتاريخ 22 سبتمبر 2004 سجل تراجع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر من 1.1 مليار دولار سنة 2002 إلى 634 مليون دولار سنة 2003 مشيرًا إلى أن الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطقة العربية (9). وحسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة ما بين 2001 و2003 والتي تشير إلى أن الجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات من قدرتها الفعلية، وما استقطبته من استثمار أجنبي مباشر محدود ومتمركز في قطاعات في طليعتها الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث جنت الجزائر من جراء الاستثمارات في هذا القطاع بفضل رخصتين للهاتف النقال أكثر من 1.5 مليار دولار ليأتي بعدها قطاع الصيدلة والأدوية بحوالي 400 مليون دولار (10). وفي سنة 2004 شهدت نقلة نوعية في انجاز المشاريع الاستثمارية وقد بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المنجزة لسنة 2004 مبلغ 266.77 مليار دج، وهو مؤشر يدل على فعالية الإصلاحات المطبقة حيث يتركز المستثمرون الأجانب خاصة على قطاع

الطاقة وبالضبط مادة الغاز ويمكن القول أن قطاع الطاقة يحتل المكانة الأولى خلال الفترة 1999-2004 بما يعادل 73.5% من مجموع الاستثمارات الأجنبية(11).
وخلال سنة 2005 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2006 فإن الجزائر احتلت المرتبة الثامنة إفريقيا بنسبة 4% من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ 1.08 مليار دولار (الجدول رقم 1 بالملحق الإحصائي) وهي متركزة أساسا في قطاع المحروقات حيث تشكل أكثر من 48% من مجموع الاستثمارات الأجنبية. كما ينتظر من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 جذب في حدود 6 إلى 7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية (12). ومن ناحية عدد المشاريع الجديدة فحسب البيانات الواردة في تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad، فعدد قليل مقارنة بما تحصلت عليه إفريقيا كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 4: تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومبالغ الاندماج والامتلاك، خلال الفترة 2002-2005

السنة	2002	2003	2004	2005
عدد المشاريع الجديدة لإفريقيا	169	306	262	428
نصيب المشاريع الجديدة للجزائر	15	21	19	43
البيع الناتج عن الاندماج والامتلاك عبر الحدود في الجزائر (بملايين الدولارات)	-	3	25	-

Source: UNCTAD, World investment report 2005, pp. 303-325, available in the Site: <http://www.unctad.org>.

يتبين من خلال بيانات الجدول السابق أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد من سنة إلى أخرى، وأكبر زيادة بلغت في سنة 2005 بنسبة 126% مقارنة بسنة 2004، وهذا راجع إلى الاستقرار السياسي، والاقتصادي الذي عرفته الجزائر .
مما سبق يتضح ضالة الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة مقارنة بالدول النامية الأخرى، فضلا عن تركزها في القطاع الأولي (النفط والغاز) ، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن المشكلات التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فعلى الرغم من أن الجزائر تعتبر غنية بالموارد الطبيعية إلا أنها لم تصل بعد إلى درجة تحقيق الحد المثالي للاستغلال التجاري لهذه الموارد، مع العلم أن معظم اتفاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر هي استثمارات جديدة.

ثالثا: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ-التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن الولايات المتحدة تعتبر المستثمر الأول في الجزائر بمبلغ يقارب 900 مليون دولار خلال الفترة 1998-2002، يليها في المرتبة الثانية مصر في ميدان الاتصالات، وفي المرتبة الثالثة فرنسا بمبلغ 350 مليون دولار متبوعة بإيطاليا (13).

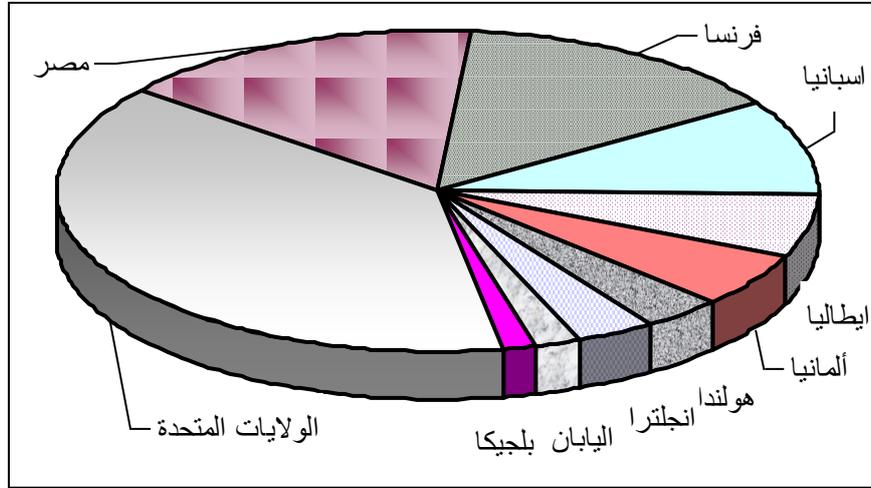
ويتضح من خلال بيانات الجدول (5) أن الدول الأوروبية تستحوذ على حصة الأسد من عدد الاستثمارات الأجنبية بنسبة 60% خلال الفترة 1993-2003، ويليهما في المرتبة الثانية الدول العربية بنسبة 28%، وفي المرتبة الثالثة الولايات المتحدة بنسبة 6%.
الجدول رقم 5: يبين مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالجزائر للفترة 1993-2003
الوحدة: مليون دج

المبلغ	النسبة	العدد	الجهة
116.461	59.97	352	العربية
174.745	27.94	164	الأوروبية
27.479	5.79	34	أمريكا
15.781	5.45	32	آسيا
9.944	0.51	3	آخريين
476	0.34	2	إفريقيا
344.886	100	587	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI من الملف الإحصائي، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 4، سبتمبر 2004، دار الخلدونية، الجزائر، ص 160.

ومن الجدير بالذكر أن أهم الاستثمارات الأجنبية نفذت من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات، وفي هذا الصدد يوضح الشكل (3) أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2001، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المستثمرين في الجزائر، إذ تحتل المرتبة الأولى في قطاع المحروقات، وتليها في المرتبة الثانية مصر في ميدان الاتصالات، ثم باقي دول الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 3: يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2001
الوحدة: ألف دولار



Source : Banque d'Algérie.2003 in NUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, nations unies, Genève, mars 2004, p9.

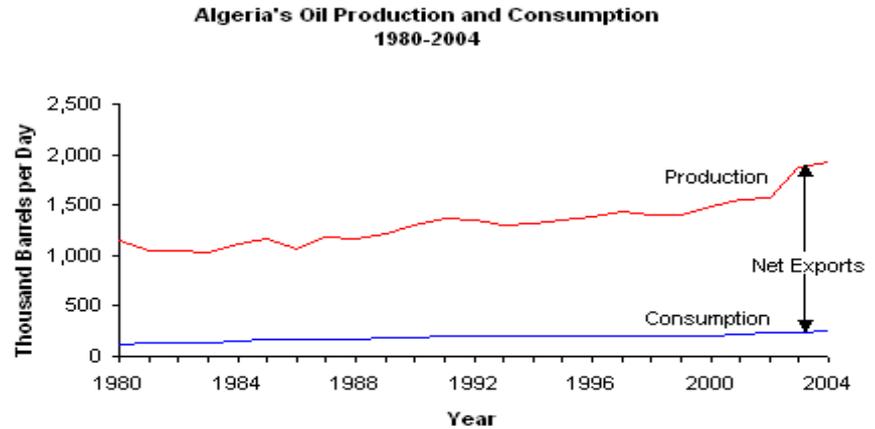
إن من أهم ما يمكن الوقوف عنده هو أن الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي متحصلان على أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما باقي الدول العربية والإفريقية والآسيوية فحصتها منه ضئيلة ما عدا مصر.

ب- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية:

مع العلم انه لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ حيث إن المصادر الثلاثة الرسمية المتوفرة، والمتمثلة في أرقام بنك الجزائر التي تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الحجم، وحسب البلد الأصلي بدون ذكر القطاعات، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لا توضح سوى الاستثمارات المسجلة، والمرخص لها دون التطرق إلى الاستثمارات المنجزة، في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء تدفق الآلات، والمعدات كما أن الشركات التي أنشأت من جراء حالات الاندماج والاستحواذ لا تأخذها مصالح الجمارك بعين الاعتبار. ولهذا سيحاول الباحث متابعة توزيعها حسب المعلومات المتوفرة على النحو الآتي:

1-قطاع الطاقة والمحروقات: إن مداخل البترول والغاز تشكل 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من مداخل الدولة، وتشكل 97% من إجمالي الصادرات، وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة (14)، وإن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال إنتاج الطاقة، والمصدر الثالث للغاز في العالم، والمركز 12 في مجال إنتاج النفط. (15) ولقد بلغ إنتاج النفط 1.4 مليون برميل/اليوم سنة 2004 وتوسع الجزائر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 1.5 مليون برميل يوميا مع بداية 2006، ومبلغ 2مليون برميل مع حلول 2010 مع تنفيذ استثمارات في حدود 12 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة

شكل رقم 4: تطور إنتاج واستهلاك النفط خلال الفترة 1980-2004



Source: EIA

Source: Algeria, available at: <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/algeria.html>

إن البترول يتميز بالقابلية التجارية في السوق العالمية، خلافا للغاز الذي نجده لا يتميز بالقابلية التجارية؛ حيث لا يمكن تخزينه وهو يتطلب توفير شبكة نقل وتوزيع وتسويق، وكذلك مصانع تمييع، وهذا يتطلب رؤوس أموال ضخمة ضف إلى ذلك أن صناعة البترول والغاز تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب، والحفر، ولهذا فتحت الجزائر هذا المصدر المهم للشراكة الأجنبية، ودخلت مع العديد من الشركات متعددة الجنسيات، ولتفعيل تصدير البترول أنشأت سوناطراك خطي أنابيب غاز لتزويد البلدان الأوربية؛ أولها يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس ويعمل بطاقة 24 مليار م3 في السنة، والثاني يربط الجزائر بإسبانيا والبرتغال عبر المغرب، وبالتوازي مع الخطين الحاليين هناك مشروع خطين آخرين هما مشروع medgaz الرابط حقول الغاز بإسبانيا، ومشروع galsi الرابط حقول الغاز بإيطاليا عبر سردينيا. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر وذلك بمبلغ يزيد عن مليون دولار وبعدها الاتحاد الأوربي، وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة Petro Fac Resource International Inc، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات Pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة.

وأما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوربي فلقد أمضت الجزائر مجموعة اتفاقيات تعاون وشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي وهي: فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وتتضح هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات من خلال الشركة الفرنسية Elf/Total Fina، والشركتين الإيطاليتين Sayram-eniv وAGIP والشركات الإسبانية أمثال Cepsa و Repsol. ولقد دخلت الشركة الفرنسية Sofregaz وهي شركة مختلطة

مع سوناطراك بنسبة 36%، وسونلغاز بنسبة 14% متخصصة في الهندسة تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي المميع .

- عقد مابين سوناطراك مع الشركة الأمريكية HALLIBURTON للطاقة ،والخدمات في سنة 1999 بمبلغ 1مليار و20 مليون دينار.

- عقدت شركة سوناطراك مع الشركة الأمريكية ANADARKO في سنة 1999 شراكة في مجال التنقيب عن البترول.

- عقد شراكة بين شركة سوناطراك، والشركة الأمريكية CONOCO في سنة 2000 مهمتها انجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشاف، البحث، الإنتاج، النقل، التسويق .

وخلال الفترة 2001-2004 يمكن الإشارة إلى بعض الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم6: بعض الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-

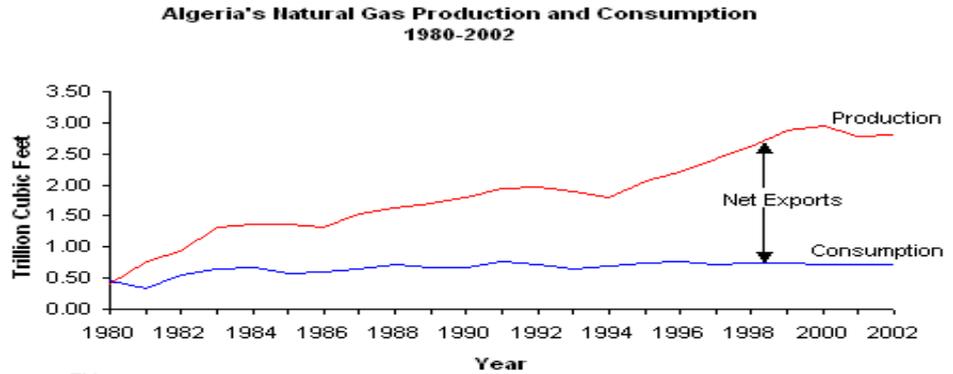
2004

السنة	2001	السنة	2002	السنة	2003	السنة	2004
اسم الشركة	جنسية الشركة	اسم الشركة	جنسية الشركة	اسم الشركة	جنسية الشركة	اسم الشركة	جنسية الشركة
Ceps a	الاسبان	BP	الولايات المتحدة	ptrobas	البرازيل	Amerada Hess	الولايات المتحدة
		ENEL	ايطاليا	CNPC	الصين	Bhp-Billiton	استراليا
		Winter shall	ألمانيا			CNPC	الصين
		pepiline	ايطاليا			Ptro celtic	ايرلندا
						Ropsol-ypf	اسبانيا
						Sinopec	الصين
						statoil	النرويج

Source: <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/algeria.html>

وفي مجال الغاز تعتبر شركة سوناطراك ثاني مصدر في العالم؛ حيث تبلغ صادراتها 60 مليار م3 وهي سابع منتج في العالم بإنتاج يقدر ب88.9 مليار م3 ،وهي اكبر مصدر للغاز نحو أوروبا ،هذه السوق الواسعة والواعدة بزيادة الطلب،وبالتالي فإنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي يتزايد باستمرار كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 5: تطور إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي خلال الفترة 1980-2002



Source: EIA

Source: Algeria, available in the Site:

<http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/algeria.html>

ويُنظر أن تتحول الجزائر من قائمة الدول المصدرة للبترول إلى قائمة الدول المصدرة للغاز، وهذا التحول يضعها في منأى عن التقلبات السائدة للأسعار، ويبقى الغاز الطبيعي الرهان الاقتصادي الحيوي ضمن عملية إطار العولمة الطاقوية لأنه المورد الطاقوي المفضل في القرن الواحد والعشرين، وتعتبر الجزائر المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة.

2- صناعة البتروكيماويات: بحكم الميزة الطبيعية تحظى هذه الصناعة في الجزائر بعناية بالغة نظرا لتوفر مواد الخام الرئيسية، زيادة على ذلك الاهتمام الكبير للمستثمر الأجنبي بهذا القطاع وبذلك يمكن للجزائر أن تحقق قيمة تنافسية عالية في الأسواق العالمية، وهذا يتيح لها إمكانية توجيه هذه الصناعة إلى التصدير بشكل أساسي خاصة وأنه تم إزالة الحواجز الجمركية التي تعترضها، وتم إنشاء المؤسسة الوطنية للصناعات البتروكيماوية وهي فرع تابع لمؤسسة سوناطراك ويشمل مركبين للبتروكيماويات هما: مركب الميتانول، ومشتقاته (CP1Z) الواقع بأرزيو.

مركب الاتيلين، ومشتقاته (CP1k) الواقع بسكيكدة. ومشروع الشراكة لإنتاج مصنع الهيليوم في منطقة أرزيو بولاية وهران بين سوناطراك، والشركة الأمريكية Airo-product. ومشروع الشراكة لإنتاج البوليوليفين المنتج الكيميائي POLUOLEFINS بين سوناطراك، والشركة العالمية BASF وهي من أكبر الشركات العالمية المنتجة في ميدان الصناعة الكيماوية.

3-صناعة المنظفات: أما الاستثمارات الألمانية فقد تركزت في عدد من المشروعات كان أهمها مشروع الشراكة بين شركة Henkel الألمانية، والشركة الوطنية للمنظفات ENAD .

4-قطاع الاتصالات: إن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن السوق الواسعة، والجزائر واحدة منها حيث انه في نهاية الثمانينات استعانت الجزائر بالشركة الفنلندية Nokia من اجل إدماج نظام الهاتف النقال غير الرقمي، وخلال فترة التسعينات ساهمت كل من شركة Ericson السويدية، والشركة الكورية Daewoo على إدماج الأنظمة الرقمية وخطوط الألياف البصرية بعدما كان البنك العالمي قد منح قرضا بقيمة 9 مليون دولار للمساهمة في ذلك (16) ، ولقد تم فتح هذا القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية حيث في ميدان الاستثمارات جنوب -جنوب، تحصلت مصر على حصة معتبرة في سنة 2001، وكذلك في ميدان الهاتف النقال شركة Orascom، والشركة الكويتية الوطنية سنة 2003، وفي سنة 2005 تم بيع أول رخصة للهاتف الثابت.

5-صناعة الحديد والصلب: دخلت مؤسسة سيدار ميدان الشراكة مع مجموعة الشركة الهندية Ispat حيث تمتلك هذه الأخيرة 70% من رأس مال الشركة العمومية للتعددين صاحبة مركب الحجار منذ 18 أكتوبر 2001، وقد تمكنت المجموعة الصناعية الهندية من رفع الإنتاج من 750 ألف طن من الصلب إلى 1.2 مليون طن سنة 2002 وسنة 2003 وصلت إلى 1.4 مليون طن، كما تم أيضا إعادة تشغيل الفرن العالي رقم 02، وإعادة الاعتبار لوحدة درفلة التي تبلغ طاقة إنتاجها 400 ألف طن سنويا.

وفي ميدان التعددين عقدت شراكة بين شركة alfasid الجزائرية، وشركة duferco المتعددة الجنسيات والخاصة بإنتاج وتسويق الصناعة الحديدية، وعقدت شراكة بين شركة ASPI الجزائرية، وشركة INMAM القطرية لصناعة الحديد.

6-صناعة الدواء: تعتبر صناعة الدواء من أهم الصناعات الإستراتيجية في العالم وأكثرها سرعة وتطورا فهي تأتي بعد الحديد والصلب والاتصالات، وهي تستخدم آلات وتقنيات دائمة التطور، وتسيطر على إنتاج الدواء شركات عالمية عملاقة تملك مراكز بحوث جد متطورة. ولقد ساهم هذا القطاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوالي 400 مليون دولار بين سنتي 1993 و2003، وتعتبر تجربة مجموعة صيدال كتجربة رائدة لنجاح الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات حيث أبرمت عدة عقود شراكة يمكن ذكرها على النحو الآتي :

* عقد مع الجمع الصناعي الأوروبي GPE من الاتحاد الأوروبي بنسبة مشاركة جزائرية 63 % قيمة الاستثمار 20 مليون دولار .

* عقد مع مجمع فرنسي RHONE POULENE بنسبة مشاركة 70% قيمة الاستثمار 40 مليون دولار؛

* عقد مع مجمع فرنسي بريطاني NOVONORDISK بنسبة مشاركة 67% قيمة الاستثمار 44 مليون دولار؛

* عقد مع مجمع بريطاني GLAXO WELCOME بنسبة مشاركة 60% قيمة الاستثمار 40 مليون دولار؛

* عقد مع مجمع أردني ACDIMA بنسبة مشاركة 30% قيمة الاستثمار 18 مليون دولار .

7-الصناعات الغذائية:أما فيما يخص الصناعات الغذائية فهناك عقد شراكة ما بين ENASUCREالجزائرية، و Geanlion الفرنسية في انجاز مصنع لتكرير السكر، إضافة إلى ذلك فقد استثمرت شركة دانون الفرنسية في ميدان المشروبات، ضف إلى ذلك قيام الشركة الاسترالية BURRNS PHILIPS بالاستثمار في الخميرة الغذائية.

8-صناعة مواد البناء: وفي ميدان الاسمنت قامت شركة orascom construction industries بإنشاء شركة في الجزائر تسمى ب algérien ciment (ACC)compagnies، وحددت قيمة الاستثمار ب450 مليون دولار، والشراكة لصناعة الاسمنت في ولاية المسيلة مع الشركة المصرية في سنة 2004.

9-الصناعات الميكانيكية والالكترونية:لقد ورثت الجزائر منذ عهد السبعينات هياكل معتبرة في مجال الصناعة الميكانيكية، وتم عقد عدة اتفاقيات شراكة في الميكانيك والإلكترونيك أهمها:

- عقد شراكة بين شركة SNVI الجزائرية، وشركة BENZDAIMLER الألمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة؛
- *عقد شراكة بين SNVI الجزائرية، وشركة RENAULT الفرنسية الخاصة بإنتاج الشاحنات الصناعية؛
- *عقد شراكة بين شركة CMT الجزائرية، وشركة DEUTZ MOTOR الألمانية الخاصة بإنتاج محركات الجرارات، ومحركات مبردات الماء.
- *عقد شراكة بين ENIE الجزائرية، وشركة VECTRON الكندية الخاصة بإنتاج أجهزة الإعلام الآلي؛
- *عقد الشراكة بين ENIE الجزائرية، وشركة LG و DAEWOO لكوريا الجنوبية الخاصة بإنتاج أجهزة التلفزيون.
- *عقد شركة بين المؤسسة الوطنية للسيارات للصناعية SNVI مع شركة DAEWOO من كوريا الجنوبية لإنتاج السيارات؛
- *عقد الشراكة بين شركة AMC الجزائرية وشركة S.M.S (sensus metering Systems) الأمريكية العالمية المختصة في العداد المائي، والذي انطلق في سنة 2005؛
- *إن القطاع الخاص في قطاع الإلكترونيك (عمليات التجميع والعمليات التجارية) له علاقة مقاوله مع الشركات الأجنبية (Bya (electronics,philips,samsung,LG...).
- مصنع ميشلان الفرنسية يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل، ويهدف إلى تغطية 40% من السوق المحلي، وتصدير 60 % من إنتاجه.

10-الصناعة الكيماوية: الشراكة بين PB-AMOKO الأمريكية، وهي اكبر شركة عالمية، وهي أول مستثمر أجنبي في الصناعة الكيماوية الجزائرية في سنة 1993.

وبالتالي فإنه ما يمكن ملاحظته هو أن قطاعات الصيدلة، الحديد والصلب، التعدين، والصناعات الغذائية تعد أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار خارج المحروقات.

رابعاً: المشكلات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يمكن أن نعزو أسباب عدم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر بالشكل المطلوب، وعدم تحقيق الأمانى المرجوة إلى بعض المشكلات التي سوف نركز على أهمها في النقاط التالية:

1-مشاكل إدارية: لقد اعتبر تقرير صدر عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس في بداية سنة 2003 أن مناخ الاستثمار في الجزائر، مناخ غير ملائم وغير مستقر؛ حيث تراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون ما بين 72 و96 من مجموع 102 دولة. ومن بين المآخذ المسجلة في عرقلة الاستثمارات الأجنبية انتشار الرشوة، والبيروقراطية الإدارية(17) ، وفي هذا الصدد يرى الدكتور عبد الرحمن ميتول بأن "60% من أسباب عدم القوم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر تعود إلى العراقيل البيروقراطية (18)"، نظرا لاعتماد الجزائر على أنماط التسيير القديمة التي تتميز بالبطء، والتعقيد في إجراءاتها، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة .

ولقد صنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لسنة 2005 حول الرشوة في الجزائر في المرتبة 97 من مجموع 159 دولة مما يضعها في مصف الدول التي تسود فيها مظاهر الرشوة بصورة معتبرة (19) ، وبالتالي أضحت تدرج مسبقا من قبل كافة المستثمرين الأجانب ضمن الأعباء الإضافية، والتي تأخذ أوجها مختلفة، وهذا بسبب الفقر وتدني مستوى المعيشة، وظاهرة البيروقراطية، وتواضع الدخل، وضبابية التدابير الإدارية والاقتصادية على الرغم من تصديق الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة، صف إلى ذلك عدم تطبيق القوانين حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2006.

زيادة على ماسبق، فإن إجراءات الاستثمار لا تزال تتميز بطول المدة، وأن الإجراءات الإدارية تتسم بالتعقيد، فإذا أخذنا بعض الدول العربية القريبة منا في المعطيات الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في مؤشر تعقيد الإجراءات كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم 7: يبين مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية لسنة 2003

البيان	عدد الإجراءات	المدة (الأيام)	مؤشر تعقيد الإجراءات
الجزائر	20	387	72.2
مصر	19	202	50
المغرب	17	192	75
تونس	14	7	65.3

المصدر: تقرير ملتقى الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، جنيف، ديسمبر 2003، ص40.

2-مشاكل بنوية: وهذه الأخيرة تكمن في النقاط التالية

- عدم توفر البنية التحتية اللازمة من طرق، وشبكات المياه، وصرف صحي، صف إلى ذلك ضعف أسطول النقل البري والبحري والجوي؛
- انعدام المناطق الحرة بالرغم من الإعلان عن إنشائها في منطقة بلارة بولاية جيجل التي بقيت تراوح مكانها دون تشغيل بالرغم من تهيئتها بصفة جزئية؛
- مشكلة العقار الصناعي فالجزء الكبير من الأراضي لم يتم تسويتها، وهو ما طرح مشكلة كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك، والتي تتطلب عقود الملكية لمنح القروض، وما زاد الوضع تعقيدا الوضعية المزرية للمناطق الصناعية؛ حيث أن 20% من محيط المناطق يوجد في وضعية سيئة، هذا في الوسط أما في الشرق فإن هذه النسبة بلغت 43.5%، أما في الغرب فقد بلغت هذه النسبة 62.8% (20)؛
- وجود نقص في الهياكل الأساسية الجديدة.

3- مشاكل سياسية : لقد عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينات أدت إلى عدم

الاستقرار الأمني، هذا الجانب أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب، إلا أنه تحسن أكثر في الآونة الأخيرة، مما سيسمح بتخفيض درجة المخاطر، وكسب ثقة المستثمرين الأجانب، ومما زاده تحسنا مشروع المصالحة الوطنية الذي قام به السيد الرئيس بوتفليقة، وهذا يعني مزيدا من الاستقرار.

4- مشاكل قانونية : في بعض الأحيان هناك غموض في بعض النصوص القانونية

مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، والبعوض منها لا يصدر في الوقت المناسب، صف إلى ذلك فإن بعض القوانين عامة، وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمر، وإحجامه عن القيام بعملية الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين.

5-مشاكل مصرفية: إن روح المؤسسة الصناعية هو المال، وهي تحتاج إليه لتمارس

نشاطها بصفة عادية، ولتوسعها فالجهة التي يمكنها تأمين الأموال اللازمة لها هي البنوك، هذه الأخيرة لا تتميز بالشفافية، المرونة وطول مدة دراسات ملفات القروض بسبب عدم عصرنة النظام المصرفي، ارتفاع أسعار الفائدة، بطء إجراءات تحويل الأجر والأرباح إلى الخارج، وبالتالي فهي لا تستجيب لوتيرة العولمة، صف إلى ذلك فإن عملية خوصصة البنوك غير فعالة حيث إن إجراءات خوصصة بنك القرض الشعبي الجزائري انطلقت منذ سنة 2000 و إلى غاية ديسمبر 2006 وبالتالي تطلب التحضير له 6 سنوات كاملة (21) وهي مدة طويلة.

6-مشاكل أخرى: يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال في النقاط التالية:

- لقد طرح التقرير الأوربي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين، أو الموجودين في الجزائر، وهذا نتيجة نقص توفر المعطيات والمعلومات.
- إن الرأسمال الأجنبي يلاحظ التردد الذي يبديه المستثمرون المحليون وهذا العامل في حد ذاته مؤشرا بالنسبة لهم على عدم الاستقرار.

نظرا لان المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات، والقوانين التي تصدر من تلك الدولة، و إنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث، والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم سنويا على ضوء المتغيرات، الأحداث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وفي اغلب الأحيان تكون متحيزية لخدمة مصالح الدول الكبرى .
-ضعف الإعلام للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها.

خامسا: مقترحات لتفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

*القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تهدف إلى خدمة المصالح الشخصية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات التي على المستثمر إتباعها فهناك حزمة كبيرة من الوثائق الإدارية، ولا بد من مراقبة الموظفين العموميين، ومحاسبتهم على كل تعطيل، أو تأخير، فالبيروقراطية أصبحت مرضا استقل في الإدارة يجب مواجهته، وذلك بعملية التدريب السلوكي، ومنح الحوافز المادية، والمعنوية، والمراقبة المستمرة، إضافة إلى ذلك لا بد من شحذ الهمم فكريا وتربويا لصنع الفرد الفعال، والإدارة القوية ذلك من خلال النقاط التالية:

- تطوير، وتفعيل دور الحكومة الإلكترونية للقضاء على الوساطة، وزيادة سرعة إتمام المعاملات.

- ضرورة الاهتمام بالاستثمارات العربية، وذلك بإعطائها تفضيلا، ومزايا اكبر.
- العناية الشاملة بالموارد البشرية، وذلك بتأهيلها وتدريبها، وتنظيمها، وخير مثال على ذلك ما فعلته المعجزة الآسيوية.

- توفير المعلومات، وذلك بإنشاء بنوك معلومات على كل الأنشطة الاقتصادية، والإمكانيات المتاحة، والحوافز الممكنة، إضافة إلى سهولة الحصول عليها، حيث من المتوقع أن تصبح المعلومات العنصر الرابع في عملية الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتنظيم).

- لا بد من إنشاء مدن صناعية، وتجهيزها لتصبح أمكنة جذابة للصناعات بمختلف أنواعها .
- الترويج للإمكانيات المتاحة، ومحاولة دحض كل الأفكار المغلوطة عن الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق تطوير وسائل الترويج اللازمة، وتكثيف جهود التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج، وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي التي أنشئت في سنة 1988.

تعتبر المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية(22) ، وذلك من خلال ترقية أشكال المقاولات من الباطن، وتعتبر التجربة التونسية، والمغربية ناجحة في هذا المجال حيث تمكن هذان البلدان من جذب المستثمرين الأجانب إلى الصناعات النسيجية، والغذائية، وقطاع السياحة.

*ضرورة تنظيم العملية الجمركية، وذلك بتبسيط وشفافية الإجراءات الجمركية ، بالأخذ بالمعايير الدولية، ولا بد من تحديث الأنظمة باستمرار، وتجهيزها بالإمكانيات المادية اللازمة، والعمل على نشر الوعي الجمركي، والمراقبة المستمرة، وخاصة أن الجزائر على الأبواب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

*إن مناخ الاستثمار يجب أن يكون جالبا للمستثمرين المحليين أولا بما في ذلك استثمارات المقيمين الجزائريين في الخارج، وضرورة إنشاء مناطق تجارية حرة.

*اجتذاب مستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي، والدخول معهم في شراكات إستراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة، وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها، أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وخاصة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية .

*إنشاء مؤسسات مشتركة تساهم بها حكومات الدول العربية ومواطنوها من أجل طمأنة أصحاب الأموال على أموالهم من ناحية، ومن أجل إتاحة فرص استثمارية جيدة لجذب الاستثمارات إليها من ناحية أخرى.

*تطبيق إستراتيجية تنمية قطاع التعدين؛ حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود العديد من الخامات المعدنية الواعدة، والقابلة للاستثمار من أهمها: الحديد، النحاس، الذهب، الفضة والفسفات، ... الخ .

-استكمال برنامج الخوصصة وتطوير البورصة .

- إصلاح الجهاز البنكي، وتحسين أدائه بتخفيض مدة دراسات ملفات القروض، والتخفيف من تعقيد الإجراءات الخاصة بدراسة ملف القرض، إضافة إلى ضرورة تكوين عمال البنوك، وجعل قراراتهم غير مركزية حتى لا تفرض عليهم من أصحاب المصالح، والنفوذ، ويتم دراسة الملفات بطريقة علمية، والتقليل من الضمانات المطلوبة، ومحاولة جلب رؤوس الأموال، والحد من ظاهرة تهريبها إلى الخارج، ومراقبة الأموال للحد من ظاهرة تبييض الأموال .

-توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ميدان الإلكترونيك لان الجزائر تعتبر سوقا واعدة في الطلب على المنتجات الالكترونية.

-القيام بدراسات استشرافية جزائرية تخدم القطاع الصناعي، ومحاولة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على هذه الدراسات.

إن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر، وقد تم تجاوز مرحلة الترقب، والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي، ونظرا لتميزها بعدة مزايا كموقعها الجيوبوليتيكي الاستراتيجي على مفترق الطرق بين آسيا، وأوروبا وأفريقيا، والحوافز الجبائية التي قدمتها، وتوفر عنصر العمالة المدربة ذات التكلفة المنخفضة إضافة إلى جانب الموارد الطبيعية (البتروولية والمعدنية) ، والانسجام الطبيعي مع العولمة ؛حيث تبنت الاقتصاد الحر، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتمويل المشروعات الاستثمارية، هذه المميزات تمثل عنصر جذب فعال للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن رغم توفر هذه الفرص، والقدرات لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية فان نصيبها يبقى متواضعا .

وحاصل ماتقدم، هو أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري كانت متواضعة، ويفسر ذلك بالعديد من الأسباب التي يعود جزء منها للصفة الغالبة للشركات القائمة على هذا الاستثمار وهي شركات بتروولية في ميدان الشراكة الأجنبية .

الخاتمة

بناء على ماسبق يتضح جليا أن الجزائر بعيدة كل البعد عن إمكانياتها الحقيقية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما تحقق منها تركز في قطاع الطاقة، وإن احتمال ظهور موارد جديدة للطاقة أقل تكلفة (الهيدروجين) تدفع كلها إلى البحث عن استثمارات متطورة من أجل تحسين الظروف التي يتم فيها إنتاج الطاقة، واستغلالها وتعبئتها، ونقلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون سعر الطاقة مرتبط بالسوق الدولي، وبالتالي يتحكم فيه الكبار. و تصرف منتجات هذه المادة بعملة الدولار والذي يفقد أحيانا في حدود 15% أو أكثر من قيمته.

ويجب عدم الاعتماد على نظام الحوافز، والإعفاءات الضريبية التي تعتبر جد مشجعة، إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة، وبالتالي يجب إصلاح جميع النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الإقليمية والسياسية، وضرورة التفاوض المستمر مع الدول الأجنبية حول الديون قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، واستبدالها باستثمارات، خاصة المؤسسات الصناعية التي يتم خصصتها، ومحاولة القضاء على الفساد الإداري الذي يتعاظم دوره باستمرار.

و ضرورة تفعيل الطاقات حيث أن الجزائر تملك طاقة كامنة تؤهلها، لكنها مهددة في جزء منها، وخاملة في الجزء الأخر أي تملك مقومات التنمية، ولكن غير مستغلة والتي نجملها فيما يلي:

- مقومات بشرية: تتمثل في العنصر البشري كما وكيفا والتي لا بد من الاستثمار فيها، وإن الوفرة الجزائرية من الكفاءات المادية والبشرية تظل مشتتة، وغير مترابطة ومتضادة طالما لا يجرى النظر إليها في إطار منظومة سليم، هنا نجذب الانتباه إلى علاقة بسيطة تقضى بان الناتج (أو التأثير أو النجاح) لأي منظومة يعتمد على قدرة هذه المنظومة على إدارة وتشغيل مواردها المادية، وكفاءاتها البشرية في اتجاه تحقيق عائد ما، وبالنظر إلى المعادلة التالية:

الناتج = السعة الإدارية × الكفاءات الإدارية

حيث أن السعة الإدارية تتراوح بين 0 و1، فإذا توفرت موارد بشرية، وكفاءات مادية، بينما كانت السعة الإدارية صفرا فإن الناتج سيكون صفرا، وكلما ارتفعت السعة الإدارية يرتفع الناتج.

- مقومات طبيعية ومالية: وتتمثل في الموارد الطبيعية، ورأس المال، والتي لا بد من حسن استغلالها، وعدم هدرها.

- مقومات اجتماعية: وتتمثل في العقيدة، والبيئة السياسية، والتي لا بد من صدق النية فيها.

إن الامتيازات الجبائية المعتبرة التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي رغم أهميتها إلا أنها ليست العنصر الفعال لأن مبلغ الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر خارج المحروقات يعتبر ضعيفا جدا، وخلاف ذلك نجد أن الكثير من الدول لم تمنح الكثير من الامتيازات والإعفاءات إلا أنها تعتبر مركز جذب له، فما يمكن استنتاجه انه لا بد من

توافر المناخ الاستثماري العام، وعدم المغالاة في تقديم الحوافز الجذبة المغربية التي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من الأعباء تقع على عاتق الدولة، وتكون المكاسب ضئيلة جدا، وبالتالي لا بد من محاولة تقييم المكاسب، والمغرم لهذه الامتيازات على الاقتصاد وتحديد الأولويات اللازمة .

رغم الجهود المبذولة في تحسين مناخ الاستثمار، فإن الجزائر ستشهد مزيدا من الاستثمارات خلال السنوات القادمة في كافة القطاعات.

الهوامش

- 1-Jean-Louis mucchielli et Thierry Mayer, économie internationale, édition Dalloz, paris, 2005, p249.
- 2-حسن العالي ،جذب الاستثمار الأجنبي ،في الموقع على الانترنت <http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/04/21/mhl>
- 3 -Mustafa mekideche, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, édition d'ahlab, Alger, 2000, p96.
- 4- Mustafa mekideche, op cit,pp92-93.
- 5-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،رقم 64 ،المؤرخة في 10 أكتوبر 1993 المتعلقة بالإجراءات الجنائية لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
- 6- Mustafa mekideche, op cit, p99.
- 7-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 47،الصادرة بتاريخ 22 أوت. 2001.
- 8-جريدة الخبر الأسبوعي ،رقم العدد 3074،الصادرة بتاريخ 22/01/2001.
- 9-منصوري زيدان ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الشلف، 2005،ص. 149.
- 10-منصوري زيدان ، مرجع سابق،ص. 126.
- 11-ANDI 2004, disponible sur le site : <http://www.pmeart.dz>
- 12- عبد الرحمن تومي ،العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي مجلة الخلدونية ،دار الخلدونية ،العدد6،الجزائر،جويلية 2005،ص42.
- 13-pierre mourlevat, exporter en Algérie, édition ubifrance, France, 2005, p76.
- 14- African economic outlook 2004/2005: Algeria, available in the site:<http://www.oecd.org/dev/aeo>.
- 15-جريدة الشروق اليومي ،العدد 1481،الصادرة في 12/90/2005،ص.2.
- 16-economist intelligence unit ,country profile ,UK,algeria,2000,p22.
- 17-جريدة الخبر اليومية، عدد3923،الصادرة في 1/11/2003، ص. 2.
- 18-liberté économie, N° 200, du 04au 10 décembre 2002, p19.
- 19- جريدة الخبر ،العدد 4530، 19/10/2005، ص.6.
- 20-جريدة الخبر ،العدد 3406،الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2002.
- 21-el Waten économie, N° 43,du 30 janvier au 5 février 2006,p4.

22-كمال عايشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص5.

الملحق الإحصائي

جدول رقم1: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا خلال سنة 2005(بملايين الدولارات)

البلد	المبلغ	%
جنوب إفريقيا	6379	21%
مصر	5378	18%
نيجيريا	3405	11%
المغرب	2933	10%
السودان	2305	8%
غنيا	1860	6%
الكونغو	1344	4%
الجزائر	1081	4%
تونس	782	3%
تشاد	705	2%
باقي الدول الإفريقية	4500	15%
مجموع إفريقيا	30672	100%

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات world investment report 2006 المتوفرة في

الموقع: <http://www.hnctad.org>.

جدول رقم 2: تدفق الاستثمار الأجنبي على الجزائر خلال الفترة 1990-2005

الوحدة مليون دولار

السنوات	المبلغ (مليون دولار)	التغير	نسبة التغير
1990	12	-	-
1991	12	0	0
1992	10	-2	-20%
1993	13	3	23%
1994	15	2	13%
1995	8	-7	-88%
1996	13	5	38%
1997	260	247	95%
1998	501	241	48%
1999	507	6	1%
2000	438	-69	-16%
2001	1196	758	63%

-12%	-131	1065	2002
-68%	-431	634	2003
28%	248	882	2004
%23	199	1081	2005

المصدر: من إعداد الباحث، حيث البيانات من 1990-2000 مأخوذة من:

Femise , le partenariat euro-méditerranéen juillet 2002, p118, disponible sur le site :<http://www.femise.net>

و البيانات من 2001-2004 مأخوذة من:

UNCTAD, world investment report 2005, p303, available in the Site:
<http://www.unctad.org>

وسنة 2005 مأخوذة من:

UNCTAD, world investment report 2006, available in the Site:
<http://www.unctad.org>